الأمم المتحدة

A/C.3/77/SR.35

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون

Distr.: General
17 April 2023
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 10:00

الرئيس: السيد بلانكو كوندي ..... (الجمهورية الدومينيكية)

ثم: السيد فينانتشيو غيرا (نائب الرئيس) ..... (البرتغال)

المحتويات

البند 68 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)*

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)*

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)*

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

22-24214 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 10:00.

البند 68 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها *(تابع)*

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان *(تابع)* (A/77/40 و A/77/44 و A/77/228 و A/77/230 و A/77/231 و A/77/279 و A/77/289 و A/77/344)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية *(تابع)* (A/77/48 و A/77/56 و A/77/139 و A/77/157 و A/77/160 و A/77/162 و A/77/163 و A/77/167 و A/77/169 و A/77/170 و A/77/171 و A/77/172 و A/77/173 و A/77/174 و A/77/177 و A/77/178 و A/77/180 و A/77/182 و A/77/183 و A/77/189 و A/77/190 و A/77/196 و A/77/197 و A/77/199 و A/77/201 و A/77/202 و A/77/203 و A/77/205 و A/77/212 و A/77/226 و A/77/235 و A/77/238 و A/77/239 و A/77/245 و A/77/246 و A/77/248 و A/77/262 و A/77/262/Corr.1 و A/77/270 و A/77/274 و A/77/284 و A/77/287 و A/77/288 و A/77/290 و A/77/296 و A/77/324 و A/77/345 و A/77/357 و A/77/364 و A/77/487)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين *(تابع)* (A/77/149 و A/77/168 و A/77/181 و A/77/195 و A/77/220 و A/77/227 و A/77/247 و A/77/255 و A/77/311 و A/77/328 و A/77/356)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما *(تابع)* (A/77/36)

1 - **السيدة بيلاي** (رئيسة اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل): عرضت تقرير اللجنة (A/77/328)، فقالت إن ما يقرب من 75 عاما قد انقضت منذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار 181 (د-2) الذي يوصي بإنشاء دولة يهودية ودولة عربية. وهذا القرار، فضلا عن العديد من القرارات الأخرى، يذكر بمسؤولية الأمم المتحدة ودولها الأعضاء عن كفالة التوصل إلى حل عادل للحالة في إسرائيل وفلسطين، يحترم ويحمي حقوق الإنسان للجميع. وتشكل تلك القرارات أيضا تذكيرا صارخا بدور الأمم المتحدة في ما يترتب على ذلك من احترام للقانون الدولي ومن مساءلة للمنتهكين.

2 - وتابعت تقول إن الجمعية العامة أحيطت علما باستمرار بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك بشأن الانتهاكات المحددة التي ترتكبها إسرائيل وغيرها من الجهات المسؤولة مع الإفلات من العقاب. وتقتضي الولاية أن ينظر أعضاء لجنة التحقيق في السياق الكامل للنزاع والاحتلال، وأن يحددوا دور الدول الثالثة، وأن يضعوا الخطوط العريضة للتدابير اللازمة لضمان المساءلة. ولاحظت لجنة التحقيق أن عددا كبيرا من السياسات والإجراءات التي تتبعها إسرائيل في الضفة الغربية لا يقصد بها معالجة الشواغل الأمنية وأن إسرائيل تستخدم الأمن في كثير من الأحيان كذريعة لتبرير التوسع الإقليمي.

3 - وواصلت كلامها قائلة إن الجمعية العامة تتحمل مسؤولية معالجة الواقع الراهن المتمثل في أن فلسطين محتلة بسبب إمعان الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في رفض الامتثال للقانون الدولي. ويجب على الأمم المتحدة أن تكفل تطبيق القانون الدولي واحترامه من جانب جميع الدول، دون تمييز أو محاباة. ويصادف شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2022 مرور 55 عاما على اتخاذ مجلس الأمن القرار 242 (1967) الذي يدعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في عام 1967، ومع ذلك لا تزال إسرائيل تحتل تلك الأراضي دون أن تتحمل أي عواقب.

4 - **السيد إردان** (إسرائيل): وصف مقتل صبي إسرائيلي يبلغ من العمر خمس سنوات يعيش في سديروت، وهي بلدة إسرائيلية متاخمة لغزة تعرضت على مدى سنوات لآلاف الهجمات الصاروخية المتعمدة التي شنتها حماس، وهي مصنفة كمنظمة إرهابية، فقال إن القصص المتعلقة بضحايا الإرهاب من الإسرائيليين لا معنى لها بالنسبة لأعضاء لجنة التحقيق المشحونين بالكراهية. فتقريرهم يغفل عمدا أي ذكر لحماس أو لآلاف الصواريخ التي تطلقها بشكل عشوائي في حين أنه يلقي باللوم حصرا في كل جانب من جوانب النزاع على إسرائيل، الدولة الديمقراطية الليبرالية الملتزمة بالقانون.

5 - وتابع يقول إن لا لجنة التحقيق ولا تقريرها يتمتعان بذرة من الشرعية. فالشعب اليهودي تعرض على مدى 000 2 سنة، للنفي والتعذيب والذبح. ولطالما ألقى المعادون للسامية باللوم على اليهود في كل شرور العالم. ولأنه لم يعد من اللائق سياسيا إلقاء اللوم علنا على

اليهود في جميع مشاكل العالم، يتكيف شكل معاداة السامية. فبدلا من حرق اليهود على الوتد، يحرق المعادون للسامية الدولة اليهودية على الوتد. ولا مكان آخر تظهر فيه هذه المسألة بوضوح أكثر مما تظهر فيه في مجلس حقوق الإنسان، حيث يلقى كل اللوم على أكثر الديمقراطيات حيوية في الشرق الأوسط، في حين يتم تجاهل الجرائم التي يرتكبها أكبر المنتهكين لحقوق الإنسان. ولقد اتخذ المجلس قرارات تدين إسرائيل يفوق عددها القرارات التي تدين سوريا وإيران وكوريا الشمالية مجتمعة. وخصص المجلس في جدول الأعمال بندا خاصا دائما ضد إسرائيل، بحيث يكفل عدم انعقاد دورة واحدة من دورات المجلس دون أن تتاح الفرصة للتهجم على إسرائيل. فثلاثون في المائة من لجان التحقيق التابعة للمجلس استهدفت إسرائيل، وهي بلد يمثل عُشر واحد في المائة من سكان العالم. وأوضح أن ليبيا والصومال وفنزويلا وروسيا والصين هي بعض البلدان التي صوتت لإجراء التفتيش الحالي، في حين نددت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا والنمسا وألمانيا والعديد من الديمقراطيات المتينة الأخرى علنا بالتحيز الواضح ضد إسرائيل.

6 - وأشار إلى أن لجنة التحقيق هذه هي أول لجنة في التاريخ تُمنح ولاية مفتوحة المدة، وأعطيت أيضا من الموظفين والتمويل ما يفوق ما حصلت عليه أي لجنة قبلها. والأهم من ذلك أنه تم اختيار أعضائها ليس لمهاراتهم في التحقيق، بل بسبب كراهيتهم العلنية والسامة جدا لإسرائيل. فالسبب الوحيد لاختيار السيدة بيلاي لرئاسة اللجنة هو أنها وصفت إسرائيل بأنها دولة فصل عنصري وأيدت مقاطعة إسرائيل. ويسخر السيد سيدوتي من معاداة السامية ويدعم بقوة العديد من المنظمات المؤيدة للفلسطينيين. ووفقا لما ذكره السيد كوثري، لا تستحق إسرائيل حتى أن تنتمي إلى الأمم المتحدة. فمثل هذه الكراهية لليهود ليس لها محل في أي مكان عمل، ناهيك في مثل هذه المؤسسة. وأوضح أن مجلس حقوق الإنسان فقد منذ فترة طويلة أي مظهر من مظاهر الشرعية، وبالمثل فإن قرار إنشاء اللجنة غير شرعي أيضا؛ ولذلك، يفتقر التقرير إلى الشرعية ومحله في سلة المهملات. وينبغي أن يكون القرار الوحيد للجنة خلال الدورة الحالية هو المطالبة بحل تلك اللجنة المدمرة الداعمة للإرهاب.

7 - **السيدة عبد الهادي - ناصر** (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إنها، في مقابل الاتهامات السامة والبغيضة التي وجهها ممثل إسرائيل للتو، ستركز على التقرير. بيد أنها تود أولا أن تتقدم بالتعازي إلى جميع الآباء والأمهات الفلسطينيين والإسرائيليين الذين فقدوا أطفالهم في هذا النزاع المروع.

8 - وذكرت أنه لا بد من عدم إغفال الوقائع والتحليلات القانونية الواردة في التقرير. فإسرائيل ليس لديها أي سيادة على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أو في نطاقها. وهذا هو القانون وليس رأيا فلسطينيا. ولذلك يدين وفد بلدها رفض إسرائيل السماح للجنة التحقيق بالدخول إلى دولة فلسطين. فالواقع أن إسرائيل رفضت باستمرار أن يدخل المقررون الخاصون وكل لجنة تحقيق إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما يمثل سجلا من العرقلة وعدم التعاون على مدى عقود ينبغي عدم تطبيعه. حتى إن إسرائيل عرقلت جهود مجلس الأمن الرامية إلى القيام بزيارة لأنها أرادت منع الآخرين من معاينة الواقع المروع لنظام الفصل العنصري والاستعمار الذي تتبعه. ولجنة التحقيق مكلفة من مجلس حقوق الإنسان وولايتها مستمرة لأن الاحتلال الإسرائيلي مستمر. والواقع أن السلطة القائمة بالاحتلال لا تبدي أي نية لإنهائه، بل تعمل على ترسيخه، في انتهاك خطير للقانون الدولي.

9 - ومضت تقول إن التقرير يكشف عن النوايا الحقيقية لإسرائيل في الاستيلاء على الأرض الفلسطينية المحتلة والمطالبة بها وتغيير طابعها وتكوينها الديمغرافي. فنية إسرائيل هي الضم. فلو أن الأمر ليس كذلك، لما فرضت إسرائيل سياسة تخطيط تقييدية وتمييزية على الأرض الفلسطينية. ولو كانت إجراءاتها جميعا قد اتخذت لأسباب أمنية، لما كانت إسرائيل نقلت مئات الآلاف من مواطنيها المدنيين إلى الأرض الفلسطينية، ولما كانت بنت مستوطناتها ووسعت نطاقها أو ضمت القدس. ولما كانت نقلت الأسر الفلسطينية بالقوة عن طريق هدم المنازل أو الإخلاء القسري أو الترحيل أو خلق بيئة محفوفة بالتهديدات يهاجم فيها المستوطنون المدنيين بعنف بدعم من الجيش الإسرائيلي.

10 - وأشارت إلى أنه على الرغم من أن مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان قد اتخذت قرارات تدعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، لم ينفذ أي منها. وأدى رفض إسرائيل تنفيذ تلك القرارات وعدم اتخاذ المجتمع الدولي إجراءات لإنفاذها ومساءلة إسرائيل عن انتهاكاتها المستمرة إلى تكبد السكان المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، مزيدا من المعاناة والصدمات والخسائر. وهذا يعني أن يتعرض الشعب الفلسطيني لمزيد من القتل والتشويه والاحتجاز التعسفي وسرقة الأراضي واستغلال الموارد الطبيعية والظلم والسيطرة والقمع. وهذا يعني تمكين احتلال غير قانوني دائم لم يسبق

له مثيل وأن لا حرية ولا عدالة ولا سلام تلوح في الأفق. وطلبت إلى رئيسة لجنة التحقيق الدولية المستقلة أن تناقش الآثار المترتبة على سياسة الضم الإسرائيلية في مجال حقوق الإنسان بالنسبة للسكان المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، ولا سيما في ضوء استمرار الإفلات من العقاب وانعدام المساءلة، وما هي الالتزامات التي تقع على عاتق الأطراف الثالثة في هذا الصدد.

11 - **السيد زيلينراث** (هولندا): قال إنه على الرغم من أن أحدا ليس في منأى عن التدقيق، تشعر هولندا بالقلق إزاء النطاق الواسع لولاية لجنة التحقيق والفترة الزمنية غير المحدودة الممنوحة لها للتحقيق. ونتيجة لذلك، تساهم ولاية اللجنة في أن تحظى إسرائيل باهتمام غير متناسب في منظومة الأمم المتحدة. وأشار إلى أن الأمم المتحدة ينبغي أن تعالج جميع الحالات القطرية المثيرة للقلق بطريقة متوازنة.

12 - **السيدة كلون** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قالت إن فرادى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي كانت أعضاء في مجلس حقوق الإنسان في أيار/مايو 2021 لم تؤيد إنشاء لجنة التحقيق بسبب المخاوف بشأن ولايتها الواسعة النطاق وطابعها الدائم. ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد موقفه المبدئي المتمثل في التفاعل البناء مع هيئات الأمم المتحدة وآليات التحقيق واحترام استقلالها. وأعربت عن شعور الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ إزاء استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية وعن ترحيبه بالخطوات التي اتخذها الجانبان مؤخرا لتحسين التعاون، بما في ذلك من خلال الاجتماعات السياسية الرفيعة المستوى، في إطار الاتفاقات الموقعة بينهما. ويدعو الاتحاد الأوروبي إسرائيل إلى اتخاذ خطوات إضافية لتحسين حياة الشعب الفلسطيني إلى حد كبير.

13 - **السيد كاستانييدا سولاريس** (غواتيمالا): قال إن وفد بلده يرفض أي بيان معاد للسامية من شأنه أن يولد تحيزا ضد شعب إسرائيل، ويدعو إلى اللياقة والاحترام وتجنب توجيه أي اتهامات ضد دولة إسرائيل. وينبغي أن تكون لجنة التحقيق موضوعية ومحايدة وأن تعرب عن أسفها للأجزاء التي تعتبر معادية للسامية في التقرير. ومن دواعي القلق أن ولاية اللجنة لها نطاق غير مسبوق وإطار زمني غير محدد. وتعترف غواتيمالا بسلطة مجلس حقوق الإنسان ولكنها تعتبر بعض الاتهامات الموجهة ضد إسرائيل، وهي دولة ديمقراطية تضمن حقوق الإنسان لسكانها، غير ملائمة.

14 - **السيد باسمور** (جنوب أفريقيا): قال إن التقرير يثير مشاعر غضب قوية، لأن إسرائيل تستخدم نفس الأساليب التي يستخدمها نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا ضد السود والهنود والأشخاص غير البيض من جنوب أفريقيا. ولا يمكن أن يكون هناك سوى استنتاج واحد، وهو أن إسرائيل تعمل على إطالة أمد نظام فصل عنصري ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة. وهذا تأكيد قوي ولا يستخف به. وأضاف أن وفد بلده اطلع باستياء على عمليات الإخلاء القسري والهدم، التي تذكره بعمليات الترحيل القسري في جنوب أفريقيا. فالتشريع في إسرائيل لإضفاء طابع الشرعية على المستوطنات ومصادرة الأراضي يذكر بقانون أراضي السكان الأصليين (1913). ويبين التقرير بوضوح أن إسرائيل تضفي الطابع المؤسسي على نظام للقمع المنهجي تمارسه مجموعة على مجموعة أخرى.

15 - **السيدة بروسارد** (كوبا): قالت إن إنشاء ولاية اللجنة يدل على قلق المجتمع الدولي إزاء الحالة الخطيرة التي يواجهها الشعب الفلسطيني في مجال حقوق الإنسان والفظائع المرتكبة من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على مدى عقود ضد الفلسطينيين، بالتواطؤ مع الولايات المتحدة الأمريكية. وتتعارض السياسات المطبقة ضد الفلسطينيين مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة. وتؤيد كوبا التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للنزاع في الشرق الأوسط يضمن حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولة داخل حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية. وسيظل الشعب الفلسطيني يحظى دائما بالتضامن والإعجاب من الشعب الكوبي.

16 - **السيدة هورفاث** (هنغاريا): أعربت عن قلق وفد بلدها البالغ إزاء إنشاء لجنة التحقيق. وينبغي لمجلس حقوق الإنسان والهيئات والآليات الأخرى المعنية بحقوق الإنسان أن تعالج جميع الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، بغض النظر عن البلد، بطريقة محايدة ومنصفة، وأن تضع حدا للتدقيق غير المتناسب الذي تخضع له إسرائيل منذ أمد بعيد. ويساور هنغاريا الغضب أيضا إزاء التعليقات المعادية للسامية والمعادية لإسرائيل التي أدلى بها مؤخرا عضو في لجنة التحقيق، والتي تعمق القلق بشأن طبيعة اللجنة المفتوحة المدة ونطاقها الواسع للغاية. فمثل هذه التعليقات المتحيزة بشكل صارخ والمعادية للسامية لا تليق بتاتا بالأمم المتحدة.

17 - **السيد مهد زيم** (ماليزيا): قال إن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني هو تذكير صارخ بالفشل المطلق للمجتمع الدولي في حل ذلك النزاع. فالمجتمع الدولي لا يمكنه أن يظل مكتوف الأيدي في حين يتسبب العدوان المستمر في إطار نظام الفصل العنصري في إسرائيل بتآكل الحل القائم على وجود دولتين. وتؤيد ماليزيا بقوة التوصيات الواردة في التقرير. فيجب على إسرائيل أن توقف فورا أعمالها الوحشية وأن

تحاسَب على الانتهاكات التي ترتكبها إذا أريد استعادة الثقة في النظام الدولي لحقوق الإنسان. ويجب على مجلس الأمن أن يضطلع بواجبه في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة.

18 - **السيد زاهنيسن** (ألمانيا): قال إن الطابع المفتوح المدة للجنة قد دفع بلده إلى التصويت ضد إنشائها. وبالإضافة إلى ذلك، تقف ألمانيا بحزم ضد أي شكل من أشكال معاداة السامية، ولذلك فإنها تدين البيانات التي أدلى بها السيد كوثري، أحد أعضاء اللجنة. وفي حين تحترم ألمانيا آليات التحقيق التابعة لهيئات الأمم المتحدة، فإنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء الاهتمام غير المتناسب الذي تحظى به إسرائيل في محافل الأمم المتحدة. ويثير أحدث تقرير مسائل مهمة لكنه لا يأخذ في الاعتبار المخاوف الأمنية الإسرائيلية. فإسرائيل لها الحق في الدفاع عن نفسها ضد الهجمات المسلحة وفي محاسبة مرتكبيها. ولدى قيامها بذلك، يجب أن تحترم مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وترى ألمانيا أن السبيل الوحيد لإنهاء الاحتلال والنزاع هو عن طريق المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى حل الدولتين.

19 - **السيد أمورين** (أوروغواي): قال إن بلده لم يؤيد إنشاء لجنة التحقيق في أيار/مايو 2021. وفي حين أن هذه اللجان هي أداة قيمة في الوفاء بولاية مجلس حقوق الإنسان، فإنها في هذه الحالة بالذات غير مناسبة، بسبب مفاوضات وقف إطلاق النار بين الطرفين. وعندما يتعلق الأمر بنظر المجلس في حالات حقوق الإنسان في بلدان محددة، تكرر أوروغواي تأييدها لقرار الجمعية العامة 251/60، الذي ينص على ضرورة ضمان العالمية والموضوعية وعدم الانتقائية في النظر في قضايا حقوق الإنسان والقضاء على المعايير المزدوجة والتسييس.

20 - **السيدة ويبستر** (أستراليا): قالت إن وفد بلدها يؤكد من جديد رأيه بأن مجلس حقوق الإنسان يُخضع إسرائيل للتدقيق بشكل غير متناسب. وأعربت عن عدم تأييد أستراليا لأن تكون إسرائيل البلد الوحيد الذي يشكل موضوعا لبند دائم في المجلس، وبالتالي فهي لا ولن تشارك في تناول هذا البند خلال مناقشات المجلس.

21 - وتابعت تقول إن أستراليا توافق على أن المستوطنات لا تزال تشكل عقبة أمام السلام، ولكن التقرير لا يقدم شيئا يذكر لتهدئة المخاوف بشأن ولاية لجنة التحقيق. فالتوصيات الواسعة النطاق والأحادية الجانب الواردة في التقرير دليل آخر على أن الولاية مفرطة. وفي حين لا تزال أستراليا تشعر بقلق عميق إزاء النزاع الدائر وعدم إحراز تقدم نحو حل عادل ودائم يقوم على وجود دولتين، لا يقدم التقرير الحالي شيئا يذكر للنهوض بقضية السلام.

22 - **السيد مارشيك** (النمسا): قال إن للإسرائيليين والفلسطينيين الحق في العيش في سلام وأمن ويجب على جميع الأطراف التمسك بالقانون الدولي. وتأسف النمسا للخسائر في أرواح المدنيين من كلا الجانبين وتدين إطلاق حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية الصواريخ من غزة على إسرائيل. ولم تؤيد النمسا إنشاء اللجنة بسبب ولايتها وطابعها الدائم. وفي حين أن الولاية تشمل جميع انتهاكات القانون الدولي التي تحدث في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل، تلاحظ النمسا أن التوصيات الواردة في التقرير موجهة حصرا إلى حكومة إسرائيل. وأشار إلى أن حياد آليات التحقيق التابعة للأمم المتحدة هو حجر الزاوية في نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأن التقارير الأحادية الجانب قد لا تكون مفيدة.

23 - **السيد كروكر** (المملكة المتحدة): قال إن وفد بلده يأسف لإنشاء لجنة تحقيق أخرى في عام 2021 بولاية واسعة النطاق للغاية. ولا يمكن للمملكة المتحدة أن تؤيد التركيز غير المتناسب لمجلس حقوق الإنسان على إسرائيل وعدم إدراج حد زمني للتحقيق في الولاية. وهي لا تزال ملتزمة بتحسين حالة حقوق الإنسان وتؤيد إجراء تدقيق مبرر ومتناسب في مجلس حقوق الإنسان بشأن الحالة في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. وتعتقد المملكة المتحدة أن التوصل إلى حل عادل ودائم للاحتلال أمر طال انتظاره، وستواصل الضغط على كلا الجانبين بشأن ضرورة الامتناع عن القيام بأعمال تجعل تحقيق السلام أكثر صعوبة.

24 - **السيد كيلين** (جزر مارشال): تكلم أيضا باسم بالاو، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو، فقال إن تلك الوفود تود أن تكرر الإعراب عن الشواغل التي أثيرت في بيان المجموعة الأقاليمية المؤلفة من 22 بلدا فيما يتعلق بلجنة التحقيق المفتوحة المدة. وأضاف أن لا أحد في منأى عن التدقيق، وتقع على عاتق مجلس حقوق الإنسان مسؤولية حماية حقوق الإنسان على الصعيد العالمي. غير أن طبيعة لجنة التحقيق دليل على الاهتمام غير المتناسب الذي تحظى به إسرائيل منذ أمد بعيد في المجلس. فالمجلس ينبغي له أن يعالج جميع الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، بغض النظر عن البلد، بطريقة منصفة. ومما يؤسف له أن لجنة التحقيق ستساهم بقدر أكبر في استقطاب الحالة.

25 - **السيد لامسي** (ألبانيا): قال إن وفد بلده يضم صوته إلى أصوات الآخرين في الإعراب عن القلق إزاء لجنة التحقيق، لا سيما فيما يتعلق بولايتها المفتوحة المدة. وينبغي أن تستند الجهود الرامية إلى

ضمان المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب، التي تؤيدها ألبانيا بقوة، إلى معايير متسقة ومطبقة عالميا وأن تتجنب النهج الأحادية الجانب. وينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يعالج جميع الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، بصرف النظر عن البلد، وأن يأخذ في الاعتبار آراء جميع الأطراف المعنية وشواغلها ومواقفها. وأشار إلى أن عدم القيام بذلك من شأنه أن يسهم بدرجة أكبر في استقطاب الحالة ولن يؤدي إلا إلى تأجيج الاهتمام غير المتناسب الذي تحظى به إسرائيل منذ أمد بعيد في مختلف هيئات الأمم المتحدة. وترفض ألبانيا أي تصريحات أو تعبيرات أو مواقف معادية للسامية.

26 - **السيد نينوف** (بلغاريا): قال إنه، عندما أنشئت لجنة التحقيق، أعرب بلده عن القلق إزاء النطاق غير الدقيق لولايتها وحدودها الإقليمية وإطارها الزمني. ويؤكد محتوى التقرير والنهج المتبع فيه صحة هذه الشواغل. وعلاوة على ذلك، تركت بعض البيانات العامة التي أدلى بها أعضاء لجنة التحقيق انطباعا بانعدام الحيادية. ولا تزال بلغاريا تعتقد أنه يجب على الإسرائيليين والفلسطينيين أن يظهروا، من خلال السياسات والإجراءات، التزاما حقيقيا بحل سياسي ينهي النزاع.

27 - **السيد كليما** (تشيكيا): قال إن وفد بلده يؤكد دعمه القوي لمنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وآلياتها، التي تؤدي دورا رئيسيا في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي. ومع ذلك، صوتت تشيكيا ضد إنشاء لجنة التحقيق بسبب الشواغل الخطيرة بشأن ولايتها الواسعة النطاق والمفتوحة المدة وطابعها الدائم. وعلاوة على ذلك، فقد صُدم وفد بلده من مقابلة أجريت مؤخرا استخدم فيها أحد أعضاء اللجنة مصطلحات مثل "اللوبي اليهودي" وشكك في عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة. وأعرب عن رفض تشيكيا بقوة لأي شكل من أشكال معاداة السامية. فهذه التعليقات تساهم في الاستقطاب وتهدد بتقويض حياد آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتظل تشيكيا ملتزمة بالتوصل إلى حل عادل وشامل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين.

28 - **السيد هيرجي** (كندا): قال إن مجلس حقوق الإنسان يمكن أن يؤدي دورا حاسما في حماية حقوق الإنسان وتعزيز المساءلة. بيد أن طبيعة لجنة التحقيق دليلٌ على الاهتمام الطويل الأمد وغير المتناسب الذي يوليه المجلس لإسرائيل. ومما يؤسف له أن التقرير يظهر تركيزا غير متوازن وغير عادل على إسرائيل. ويسهم التدقيق غير المتناسب المطبّق على إسرائيل في استقطاب المواقف، ويقوض حل الدولتين. وتكرر كندا الإعراب عن شواغلها المعلنة بشأن نطاق عمل اللجنة وميزانيتها وطابعها الجاري. وسأل رئيسة اللجنة عن الكيفية التي ستكفل بها اللجنة في المستقبل وصفا أكثر توازنا لمسؤوليات والتزامات جميع أطراف النزاع.

29 - **السيد أندرسون فينلي** (أيرلندا): قال إنه ما دامت المساءلة غائبة، وما دامت الأسباب الجذرية للنزاع بدون معالجة، فإن دورات النزاع والعنف ستستمر في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. وتشعر أيرلندا بقلق بالغ إزاء ارتفاع عدد القتلى المدنيين الفلسطينيين مؤخرا في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وأدى استخدام القوات الإسرائيلية الذخيرة الحية إلى قتل وتشويه المدنيين، بمن فيهم الأطفال. وتدعو أيرلندا إسرائيل إلى الامتناع عن استخدام القوة المفرطة، وإجراء تحقيقات نزيهة وشفافة في جميع الحوادث التي أدت إلى وفيات أو إصابات. ويجب محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات. ولا تزال أيرلندا تشعر بالقلق أيضا إزاء التوسع المستمر في المستوطنات الإسرائيلية الجديدة، في انتهاك صارخ لقرار مجلس الأمن 2334 (2016) والقانون الدولي. وسأل رئيسة لجنة التحقيق الدولية المستقلة عن كيفية ضمان المساءلة عن عنف المستوطنين.

30 - **السيدة ماكغيل** (ليبريا): قالت إن وفد بلدها يشاطر الرأي القائل بأن طبيعة لجنة التحقيق دليل على الاهتمام الطويل الأمد وغير المتناسب الذي يولى لإسرائيل في مجلس حقوق الإنسان. وينبغي أن يستند عمل مجلس حقوق الإنسان في مجالي مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة إلى معايير متسقة ومطبقة عالميا، بما في ذلك عدم الانتقائية والحياد والموضوعية. ولذلك فإن ليبريا لا تشعر بالقلق إزاء الولاية المفتوحة للجنة فحسب، بل إزاء تكوينها أيضا. وفي الآونة الأخيرة، أدلى عضو معين في اللجنة بتعليقات مهينة ومعادية للسامية وشكك في حق إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة. وهذا أمر غير مقبول.

31 - **السيدة زينتشينكو** (الاتحاد الروسي): قالت إن وفد بلدها يشعر بالقلق لسماع تصاعد الأعمال القتالية، والانتهاكات المنتظمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتدمير الهياكل الأساسية المدنية، وتدهور الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويقوض عدم اتخاذ خطوات حقيقية نحو تخفيف حدة الحالة آفاق السلام والأمن المستدامين في المنطقة. ولا يمكن التوصل إلى حل شامل وعادل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني إلا على أساس القانون الدولي المعترف به عالميا وحل الدولتين بوصفه العنصر المركزي. ومن الحتمي الامتناع عن الأعمال الاستفزازية في الظروف الراهنة. وأعربت عن استعداد روسيا، بوصفها عضوا في المجموعة

الرباعية للوسطاء الدوليين في الشرق الأوسط، لتيسير التوصل إلى حلول توفيقية.

32 - **السيدة إينانج أورنيكول** (تركيا): قالت إن وفد بلدها يرحب بإنشاء لجنة التحقيق للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان في المنطقة. ويظل حل النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني أمرا أساسيا لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة. ويجب التخلي عن جميع السياسات الانفرادية في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولا مفر من الأزمات الجديدة إلى أن يتم القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع. ولا تزال تركيا ملتزمة بدعم جميع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل شامل ودائم للنزاع، الذي يجب أن ينطوي على إنشاء دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة والمتصلة الأراضي على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

33 - **السيدة بافراني** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن وفد بلدها يعرب عن تأييده لعمل لجنة التحقيق. وفي الأشهر التي أعقبت إنشاء اللجنة، اختلق النظام الإسرائيلي الوحشي كذبة جديدة لعرقلة عمل اللجنة وتعاونها مع المجتمع المدني. ووصف نظام الاحتلال عدة منظمات غير حكومية فلسطينية بأنها منظمات "إرهابية" لأنها ساعدت في إحاطة العالم بالفصل العنصري المنهجي الذي يواجهه الفلسطينيون كل يوم. ومن المحاولات المخزية الأخرى التي قام بها النظام الإسرائيلي لخنق الوعي العالمي مقتل شيرين أبو عاقلة الصحفية الجسورة. ويعرب الوفد الإيراني عن رغبته في الاستماع إلى أفكار رئيسة اللجنة بشأن دور المجتمع المدني في حل قضية فلسطين.

34 - **السيدة سيد** (بالاو): قالت إن وفد بلدها يود أن يعرب عن مخاوفه إزاء لجنة التحقيق. فأولا، ينص دليل التوجيه والممارسة للجان التحقيق صراحة على أنه ينبغي أن يكون للأعضاء، في جميع الحالات، سجل مثبت من الاستقلال والنزاهة. وتتساءل بالاو عما إذا كان أعضاء اللجنة الثلاثة تمكنوا من قيادة التحقيق بهذه الطريقة، بالنظر إلى التصريحات العلنية العديدة المعادية لإسرائيل بشكل مباشر التي أدلوا بها قبل وأثناء فترة ولايتهم. وذكر التقرير أن إسرائيل لم تكن راغبة في المشاركة في التحقيق، ولكن ربما كان ذلك مفهوما لأن أعضاء اللجنة أظهروا بالفعل تحيزهم علنا. وثانيا، إن ولاية اللجنة لم يسبق لها مثيل من حيث نطاقها، وهي تفتقر إلى حدود واضحة. وثالثا، تعكس الولاية الاهتمام غير المتناسب الذي يولى لإسرائيل في مجلس حقوق الإنسان. وربما حان الوقت لتجريب نهج أخرى غير متحيزة ضد إسرائيل.

35 - **السيدة كناني** (تونس): قالت إن وفد بلدها يرحب بالتقرير الذي يوثق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وانتهاك القانون الدولي من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك التدابير العدائية والعنصرية والاستفزازية ضد الفلسطينيين. وتكرر تونس إدانتها للسياسات الإسرائيلية الرامية إلى عزل الشعب الفلسطيني، وتغيير الطابع الديمغرافي للأرض الفلسطينية، وترسيخ المستوطنات، ونقل السكان قسرا، وتنفيذ الاعتقالات التعسفية. وتدين تونس بشدة مقتل الصحفية شيرين أبو عاقلة على يد قوات الاحتلال. وللشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير والحق في السعي إلى تحقيق مصالحه الاقتصادية والإنمائية، بما في ذلك السيادة على موارده الطبيعية.

36 - **السيدة كوزي** (ناميبيا): قالت إن بلدها يؤيد عمل لجنة التحقيق وليس لديه اعتراض على ولايتها المفتوحة. وينبغي أن تخصص الطاقة التي تبذلها الوفود في تحديد تاريخ انتهاء ولاية اللجنة لإنهاء النزاع الذي طال أمده. ويرتكز استمرار ممارسات الفصل العنصري في الأرض الفلسطينية المحتلة على الممارسات الاستعمارية البالية التي تتجاهل تماما حل الدولتين الذي تتبناه قرارات الجمعية العامة. وعلى الرغم من الإشادة دائما بخطة الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار، فإن عجزها عن إيجاد حلول دائمة لشعب يتوق إلى تقرير المصير لا يزال وصمة عار على جبين تلك المنظمة الموقرة.

37 - **السيدة رزق** (مصر): قالت إن بلدها لطالما دعم قضية الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير من خلال إقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وتدعو مصر المجتمع الدولي إلى النظر في نتائج التقرير وتوصياته واتخاذ تدابير فعالة لحل القضية الفلسطينية التي طال أمدها.

38 - **السيدة بادماساري** (إندونيسيا): قالت إن من دواعي القلق حقا أن الاحتلال غير المشروع ليست له نهاية تلوح في الأفق، وأن انتهاكات حقوق الإنسان والعنف ما زالا يزدادان. ولم تبذل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أي جهد جدي لوقف هذه الأعمال أو لتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وبدلا من ذلك، تواصل إحداث تغييرات لا رجعة فيها على الأرض وتوسيع نطاق سيطرتها مع فرض سياسة الفصل العنصري. وطلبت إلى رئيسة لجنة التحقيق أن تسهب في تناولها لعدم تعاون السلطة القائمة بالاحتلال مع ولاية اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك، سألت عن الكيفية التي ينبغي بها النظر إلى مسؤولية الأطراف الثالثة من منظور قانوني وعما ينبغي القيام به من أجل منع حدوث المزيد من انتهاكات القانون الدولي.

39 - **السيدة كارتي** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن بلدها ملتزم بالنهوض بحقوق الإنسان في إسرائيل والضفة الغربية وغزة. ويكتسي تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية أهمية في حد ذاته وبوصفه وسيلة للحفاظ على آفاق حل الدولتين التفاوضي وتعزيزها. ولا تزال الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء إنشاء لجنة التحقيق وتكرر موقفها بأنها لا تفعل شيئا لدفع السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلى الأمام. وتعكس توصيات التقرير النطاق غير العملي للجنة. ويؤكد وفد بلدها من جديد إدانته لمعاداة السامية والتحيز ضد إسرائيل ويرفض رفضا قاطعا التعليقات المعادية للسامية التي أدلى بها أحد أعضاء اللجنة في آب/أغسطس 2022. ومن المؤسف أن القيادة العليا للأمم المتحدة لم تتبرأ علنا من هذه التعليقات ولم تطلب من ذلك العضو الاستقالة.

40 - **السيد غيي** (السنغال): قال إن وفد بلده يشكر رئيسة اللجنة على جهودها في جمع المعلومات ذات الصلة بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة على الرغم من السياق العالمي الصعب للغاية وغير المستقر. والسنغال، بوصفها ترأس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، تحث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده من أجل التوصل إلى حل الدولتين التفاوضي، وهو الحل الذي يظل حجر الزاوية لتحقيق السلام والأمن الدائمين في المنطقة. ويجب على المجتمع الدولي أن يضع في اعتباره دائما الحقوق التاريخية والسياسية والقانونية للشعب الفلسطيني، وهي حقوق غير قابلة للتصرف وليست محدودة زمنيا، من أجل تعزيز السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

41 - **السيدة شو** دايتشو (الصين): قالت إن الشعب الفلسطيني لم يتمكن من ضمان حقوق الإنسان الخاصة به على الرغم من أن القضية الفلسطينية - الإسرائيلية مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ أكثر من 70 عاما. ولا تزال الحالة الإقليمية هشة. وينبغي لجميع الأطراف المعنية، ولا سيما إسرائيل، أن تمارس ضبط النفس، وتتقيد بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتتجنب المزيد من التصعيد. وتواصل الصين دعم القضية العادلة للشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة، فضلا عن التنفيذ الكامل لحل الدولتين المنشئ لدولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى حل شامل ومنطقي وعادل للقضية الفلسطينية.

42 - **السيد الطرشة** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده لا يرى أن محتوى التقرير غريب أو غير واقعي بل هو نتيجة طبيعية لاحتلال مستمر منذ عام 1948. وكان بيان ممثل السلطة القائمة بالاحتلال محاولة لصرف انتباه اللجنة عن الجرائم التي ارتكبتها السلطة القائمة بالاحتلال على مدى عقود. وترحب سورية أيضا بإشارة التقرير إلى الجولان السوري المحتل منذ عام 1967. وتؤيد سورية تأييدا تاما حق الفلسطينيين في العيش في أمان وأمن ودون تهديدات بتكبد فظائع على أيدي السلطة القائمة بالاحتلال.

43 - **السيد تيغوني** (المراقب عن نظام مالطة ذي السيادة المستقلة): قال إن نظام مالطة ذا السيادة المستقلة، بشبكته المحلية من الجمعيات وهيئات الإغاثة والمتطوعين، له وجود قوي جدا في فلسطين والقدس، حيث يقدم العلاج في مجال الرعاية الصحية والإغاثة في حالات الطوارئ للسكان المحليين بغض النظر عن العرق أو الدين أو الثقافة أو الوضع الاجتماعي أو القدرة على السداد، مما يؤثر بشكل مباشر على حقوق الإنسان للسكان. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ مستشفى الأسرة المقدسة التابع لنظام مالطة ذي السيادة المستقلة صندوقا يدعم التكلفة العالية للعناية المركزة للمواليد الجدد لأفقر المرضى، مما يمكن حوالي 800 امرأة وطفل سنويا من تلقي الرعاية المنقذة للأرواح مجانا. وفي الفترة بين تموز/يوليه 2021 وشباط/فبراير 2022، تلقى 94 مولودا جديدا رعاية حديثي الولادة مجانا بموجب هذا المخطط.

44 - **السيد غريكو** (إيطاليا): قال إن وفد بلده يكرر الإعراب عن قلقه إزاء الولاية الغامضة التعريف والمفتوحة للجنة التحقيق. ومن المحتمل أن تلقي الطريقة التي أنشئت بها لجنة التحقيق بظلالها على المصداقية العامة لآلية الرصد والتحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان، التي تؤيدها إيطاليا تأييدا قويا. ويعد استقلال آلية التحقيق التابعة للأمم المتحدة حجر الزاوية في نظام حقوق الإنسان؛ ويدعو وفد بلده اللجنة إلى الاضطلاع بمهامها بنزاهة.

45 - ومضى قائلا إن إيطاليا تشعر بالجزع إزاء التوترات المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإزاء القيود المفروضة على المجتمع المدني. وفي حين أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها من الهجمات المسلحة ومحاسبة مرتكبيها، يجب عليها أن تفعل ذلك بطريقة متناسبة ومتمشية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتبرهن التوترات الحالية على الحاجة الماسة إلى بذل جهود سياسية من أجل التوصل إلى حل الدولتين.

46 - **السيدة عبد الهادي - ناصر** (المراقبة عن دولة فلسطين): أعربت عن تقديرها للوفود العديدة التي تناولت الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة الإسرائيلية والجيش الإسرائيلي والمستوطنون الإسرائيليون ضد الشعب الفلسطيني، فضلا عن أزمة حقوق الإنسان والخروقات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان التي تناولها التقرير بشكل شامل وواقعي. ويشعر وفد بلدها بقلق عميق لأن الوفود انتقدت الطابع المفتوح للولاية بدلا من إدانة الطابع المفتوح للاحتلال الإسرائيلي الذي ما فتئ يمارس الأعمال الوحشية والتدميرية ضد شعب بأكمله لأكثر من 55 عاما من الاحتلال ولأكثر من 75 عاما منذ النكبة.

47 - **السيدة بيلاي** (رئيسة لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل): قالت إنها تشعر بخيبة أمل إزاء الانتقادات الشخصية الموجهة إلى أعضاء لجنة التحقيق. وتلك هي المرة الأولى في حياتها التي تتهم فيها بمعاداة السامية، ولن يكون لذلك صدى جيد في بلدها لأن الجميع يعرفون الدور الذي أدته. وبالمثل، ليس العضوان الآخران في اللجنة معاديين للسامية. وقد أشير إلى بيان أدلى به أحد أعضاء اللجنة. وتناول هذه المسألة رئيس مجلس حقوق الإنسان، وهو السلطة المناسبة لتناول الانتقادات الموجهة إلى الولاية وإلى من عينهم في اللجنة. وعلاوة على ذلك، أعربت عن دهشتها لأن الوفود قالت إن التقرير نفسه معاد للسامية. ومن الواضح أن التقرير يستند إلى القانون وأن إسرائيل، شأنها شأن جميع الدول الأخرى، عليها التزامات دولية. فلو لاحظت أي لجنة أخرى انتهاكات ترتكبها أي دولة أخرى لفعلت الشيء نفسه.

48 - وأشارت، فيما يتعلق بانتقاد الولاية نفسها، إلى أن الدول الأعضاء اعتمدت تلك الولاية. ورأت اللجنة، حين بدأت عملها، جدوى الطابع المفتوح للولاية، لأن ذلك سيمكن اللجنة من تناول العديد من المسائل التي أثارتها الوفود. وستسمح الولاية الفريدة الممنوحة للجنة بالتحقيق في مسألة الجماعات المسلحة الفلسطينية، على سبيل المثال، أو في آثار حالة حقوق الإنسان على المجتمع المدني والأطفال. وعلاوة على ذلك، ينبغي ألا يغيب عن البال أن الولاية مفتوحة لتناول احتلال لا تلوح له نهاية في الأفق. وينبغي للوفود التي تقبل احتلالا لا نهاية له ولكنها تعترض على الولاية أن تعيد النظر في هذا الرأي.

49 - وأضافت أن اللجنة أولت اهتماما دقيقا لحقوق الإنسان للإسرائيليين والفلسطينيين، وأنها تدين أي أعمال عنف إدانة قاطعة. وخلال فترة عملها بوصفها المفوضة السامية لحقوق الإنسان، زارت سديروت وشاهدت بنفسها الأذى الذي لحق بالأطفال الإسرائيليين، وإذا سمح للجنة بالوصول إلى إسرائيل، فإنها ستعرب شخصيا عن تعاطفها مع الأسر الثكلى. ووافق أعضاء اللجنة على العمل فيها، بدون أجر، لأنهم يهتمون بحقوق الإنسان. وترفض اللجنة أي عمل من أعمال العنف يستهدف المدنيين، سواء كانوا إسرائيليين أو فلسطينيين، تمشيا مع الولاية، وسيتم التحقيق في أي انتهاكات محتملة للقانون الدولي لأن على الأعضاء واجب الحفاظ على المعلومات المتعلقة بانتهاكات وتجاوزات القانون الدولي التي يرتكبها أي مكلف بمهام. واستعرضت اللجنة في تقريرها السابق (A/HRC/50/21) استنتاجات الآليات السابقة، التي أبرزت الطابع العشوائي المتأصل للمقذوفات التي وجهتها الجماعات المسلحة الفلسطينية نحو إسرائيل، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، والتي ربما ترقى إلى حد جرائم حرب. وفي إطار تقييمها المستمر، أحاطت اللجنة علما أيضا بالنتائج التي توصلت إليها المفوضة السامية لحقوق الإنسان، بما في ذلك أن هذه الهجمات العشوائية خلال الأعمال العدائية التي وقعت في أيار/مايو 2021 وآب/أغسطس 2022 انتهكت القانون الدولي الإنساني.

50 - وأردفت قائلة إن التقرير يتضمن اعترافا بالهجمات المسلحة على الإسرائيليين والفلسطينيين، مشيرة إلى ارتفاع عدد الضحايا المدنيين خلال الانتفاضة الثانية. وفي الفترة بين أيلول/سبتمبر 2000 وآب/أغسطس 2007، قتل 024 1 إسرائيليا على أيدي الجماعات الفلسطينية المسلحة في الضفة الغربية وفي إسرائيل، وكان 69 في المائة منهم من المدنيين. وخلال الفترة نفسها، قتلت القوات الإسرائيلية 228 4 فلسطينيا، وكان 59 في المائة منهم تقريبا من المدنيين. وفي حين لدى إسرائيل شواغل أمنية مشروعة، فإن أفعالها يجب أن تمتثل للقانون الدولي المنطبق. إذ أن تجريد الشعب الفلسطيني من ممتلكاته وحرمانه من أبسط حقوقه بشكل دائم لن يكونا أبدا وصفة لتحقيق الأمن أو السلام المستدامين.

51 - وأضافت أن اللجنة بدأت عملها بالتشاور الفوري مع ممثلي المجتمع المدني والأكاديميين، الذين يقومون بدور حيوي في زيادة الوعي بالانتهاكات والجرائم الدولية المحتملة. وتشيد اللجنة بشجاعة تلك الجهات الفاعلة الفلسطينية والإسرائيلية في مواجهة القيود المفروضة على حريتها في التعبير. وبالإضافة إلى ذلك، بينت اللجنة العديد من آثار ذلك الوضع على حقوق الإنسان، بما في ذلك وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن السياسات الإسرائيلية الرامية إلى الاحتلال الدائم ربما تشكل جرائم حرب، ودعت مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى تناول تلك

المسائل. ويشدد التقرير على التزامات الدول الأخرى بموجب المواد من 146 إلى 148 من اتفاقية جنيف الرابعة.

52 - **السيدة ألبانيز** (المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967)، عرضت تقريرها (A/77/356) فقالت إن الأرض الفلسطينية المحتلة تشهد تصاعدا آخر في العنف يتسم بخسائر فادحة في أرواح الفلسطينيين. وتستهدف القوات الإسرائيلية، على أساس يومي ودونما عقاب، الفلسطينيين وتقتلهم خارج نطاق القضاء بشكل منهجي، بينما يدمر المستوطنون الممتلكات ويهاجمون المدنيين العزل ويرهبونهم. وهذا ليس نزاعا "مستعصيا" ناجما عن تنافس لا يقبل التوفيق وعن الشعور بهوية لا تقبل المواءمة؛ بل هو نتيجة لمظالم عميقة الجذور وطويلة الأمد ومشروع استعماري استيطاني عفا عليه الزمن. وتختلف مستويات المعاناة والقدرة على التصرف بقدر كبير بين الجانبين، نظرا لأن أحدهما مستعمِرٌ والآخر مستعمَر. وعلى نحو ما أكد المقررون الخاصون السابقون ولجنة التحقيق، فإن الاحتلال العسكري الإسرائيلي، وهو الأطول في التاريخ الحديث، احتلال غير قانوني تحوّل إلى نظام حكم قائم على الفصل العنصري.

53 - وأعربت عن شعورها بالإحباط لأن المجتمع الدولي يتسامح مع استمرار إسرائيل في انتهاك أبسط أحكام القانون الدولي، التي توفر الأساس للنظام الدولي القائم على القواعد. فقد حاولت إسرائيل على مدى 55 عاما أن تحرم الشعب الفلسطيني من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير في مساحة لا تمثل سوى 22 في المائة من أرض فلسطين قبل عام 1948.

54 - **السيدة سالم** (المراقبة عن دولة فلسطين): قالت إن حق الشعوب في تقرير المصير له أهمية قصوى وفقا لميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية الأخرى. وقد انتهكت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على مدى عقود حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، ومن الواضح أنها تعتزم الاستمرار في ذلك. وتعتقد بعض الدول أنه لا يمكن فعل أي شيء سوى الدعوة إلى إجراء مفاوضات وتقديم المساعدة الإنسانية. وقالت بعض الدول إنها لن تعترف بدولة فلسطينية إلا عند اختتام المفاوضات، مما يمنح إسرائيل فعليا حق النقض على قيام الدولة الفلسطينية وحق الفلسطينيين في تقرير المصير. ومن المفترض أن تسمح المفاوضات بإعمال حق الفلسطينيين في تقرير المصير، وليس تأخير ممارسته أو منعها على الدوام.

55 - ومضت تقول إن المقررة الخاصة وصفت الاحتلال الإسرائيلي بأنه استعمار استيطاني. والواقع أن 000 700 مستوطن إسرائيلي يتواجدون بصورة غير قانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتمضي إسرائيل قدما في الضم غير القانوني لتلك الأرض في واحد من أخطر الانتهاكات لحق الفلسطينيين في تقرير المصير. وسألت المقررة الخاصة عن التزامات الدول والجهات الفاعلة الدولية الأخرى في هذا السياق وعن الدور الذي ينبغي أن تؤديه الجمعية العامة.

56 - **السيد غونزاليس بهماراس** (كوبا): قال إن كوبا تؤكد من جديد تأييدها الصريح لقضية الشعب الفلسطيني. وسيستمر إنكار حقوق الإنسان للفلسطينيين ما دام الاحتلال مستمرا وما لم يتمكن الفلسطينيون من إقامة دولتهم. والسياسات المطبقة على الفلسطينيين تتعارض مع الميثاق وقرارات الأمم المتحدة وتشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وأضاف أن كوبا تؤيد التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للنزاع في الشرق الأوسط، يضمن ممارسة الشعب الفلسطيني حقه غير القابل للتصرف في إقامة دولته داخل حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

57 - **السيدة غارسيا** (لكسمبرغ): قالت إن وفد بلدها يدعو السلطات الإسرائيلية إلى السماح للمقررة الخاصة بالوصول إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. وأضافت أن التقرير يشدد على أن احتلال الدولة الإسرائيلية لهذه الأرض منذ أمد طويل ينتهك حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وتشعر لكسمبرغ بقلق بالغ إزاء الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان وزيادة العنف الذي يرتكبه المستوطنون ضد الفلسطينيين. فالاستعمار والهدم والمصادرة والتهجير القسري ممارسات غير مشروعة بمقتضى القانون الدولي وتهدد حل الدولتين. ويجب ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان بطريقة مستقلة ومحايدة. وسألت المقررة الخاصة عن الكيفية التي يمكن بها، من خلال تحول النموذج الفكري المبين في التقرير، إنهاء انتهاكات القانون الدولي وحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة والنهوض بحل الدولتين.

58 - **السيدة رزق** (مصر): قالت إن وفد بلدها يحيط علما بالإطار المفاهيمي المعروض في التقرير في محاولة لتفكيك وإعادة بناء النهج السياسية والقانونية التي اتُبعت في دعم قضية الشعب الفلسطيني. وتلتمس مصر آراء المقررة الخاصة بشأن الكيفية التي يمكن بها تنفيذ التوصيات الواردة في تقريرها تنفيذا عمليا.

59 - **السيد رويدياس بيريس** (شيلي): قال إن بلده يشعر بقلق بالغ إزاء الأزمة الإنسانية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، بما تنطوي عليه من عنف وحرمان اقتصادي. وأضاف أن وفد بلده يدين الحصار المفروض على غزة وعواقبه الإنسانية، لا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة. وترفض شيلي الأفعال التي تتعارض مع القانون الدولي، مثل مصادرة الأراضي والممتلكات وتوسيع المستوطنات وفرض قيود على المجتمع المدني. وتعرب عن إيمانها بحل الدولتين وبحق إسرائيل وفلسطين في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا.

60 - **السيد بوفيدا بريتو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفد بلده يؤكد تضامنه الكامل مع القضية العادلة لشعب فلسطين ودولتها الخاضعين للاحتلال، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة، في سياق تدهور حالة حقوق الإنسان باطراد وجرائم الحرب التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل. وتتغير لهجة كبار أنصار حقوق الإنسان عندما يناقشون الحالة في دولة فلسطين؛ فَهُم يطالبون بالحياد، نتيجة لعدم الاكتراث بالانتهاكات الجسيمة الخطيرة بجميع أنواعها التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال وبسبب الافتقار إلى خطط حقيقية للتوصل إلى حل عادل عن طريق التفاوض.

61 - وأضاف قائلا إن فنزويلا تؤيد تماما موقف حركة بلدان عدم الانحياز، التي تدعو إلى المساءلة الكاملة عن العدوان العسكري الذي تقوم به السلطة القائمة بالاحتلال وتدعو المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى إنفاذ القرارات. وليس للسيطرة على الأراضي والحصار الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني سابقة في التاريخ ولا يمكن قبولهما من الناحية الأخلاقية.

62 - **السيد كيم** نام هيوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن قضية فلسطين لا تزال مصدر قلق بالغ لكثير من البلدان وإنها تثير سخط بلدان الشرق الأوسط. فالسياسة التوسعية التي تتبعها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة تدوس على الحرية الديمقراطية للشعب الفلسطيني وحقوقه. وأضاف أن مذبحة الفلسطينيين في القدس الشرقية وقطاع غزة تشكل جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. ومن شأن استمرار إسرائيل في تجريد المدنيين من أراضيهم بشكل غير مشروع وقتلهم في تحد للمجتمع الدولي أن يزيد من حدة التوترات في الشرق الأوسط. ويجب على إسرائيل وقف جميع الأعمال العسكرية التي تهدد حق الشعب الفلسطيني في الحياة والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة دون تأخير. وأعرب عن دعم بلده للشعب الفلسطيني وتضامنه معه في قضيته العادلة لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة، بما في ذلك الحق في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

63 - **السيدة منغوميزولو** (جنوب أفريقيا): قالت إن التقرير يشير إلى الحاجة الملحة إلى قيام المجتمع الدولي أخيرا بمحاسبة حكومة إسرائيل على جريمة الفصل العنصري التي تندرج ضمن نظام أوسع نطاقا لقمع الشعب الفلسطيني والهيمنة عليه. وأضافت أن التقرير يشير إلى ضرورة مواصلة النظر في أوجه التشابه بين أفعال إسرائيل والأفعال المرتبطة بالاستعمار الاستيطاني، لا سيما إنكار الحق في تقرير المصير، الذي يعد عنصرا رئيسيا من عناصر الاستعمار، إلى جانب تجريد السكان الأصليين من ممتلكاتهم وإخضاعهم. وأعربت عن شعور جنوب أفريقيا بقلق بالغ أيضا إزاء التجزئة الاستراتيجية للأراضي الفلسطينية من خلال الإنشاء التدريجي لمستوطنات استعمارية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، مما لا يزال ينتهك القانون الدولي. وإذا لم يتم الحفاظ على حق الفلسطينيين في تقرير المصير منذ سبعة عقود، فلا يبقى أمل يذكر في معالجة مسألتي تقرير المصير والاحتلال الأجنبي.

64 - **السيد الطرشة** (الجمهورية العربية السورية): قال إن التقرير هو أشجع تقرير قرأه وفد بلده على الإطلاق. فقد ورد في الفقرة 26، أن إنشاء دولة إسرائيل في معظم أراضي فلسطين تحت الانتداب قد اقترن بمذابح وعمليات طرد جماعي. فهكذا أنشأت السلطة القائمة بالاحتلال ما يسمى دولتها. وبذور الكراهية لا تؤتي التفاح، وإنما تجلب الدم والفظائع والجرائم ضد الإنسانية. ولئن كان احترام الحق في تقرير المصير أحد المواضيع البارزة خلال القرن الماضي، فقد نجحت السلطة القائمة بالاحتلال في منع الفلسطينيين والسوريين في الجولان السوري المحتل من ممارسة ذلك الحق.

65 - **السيدة المهيد** (المملكة العربية السعودية): قالت إن بلدها يكرر تأكيد تضامنه مع الشعب الفلسطيني وضرورة إحلال سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط لإنهاء واحد من أطول النزاعات في العالم المعاصر. وينبغي أن يستند ذلك إلى المرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية لعام 2002، التي تنص على إقامة دولة فلسطينية داخل حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وعودة اللاجئين، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لجميع الأراضي العربية، بما فيها الجولان السوري والأراضي اللبنانية. وأضافت أن المملكة العربية السعودية ستواصل تقديم المساعدة الإنسانية للفلسطينيين. ففي الأسبوع السابق، قدمت المملكة العربية السعودية مبلغ 27 مليون دولار دعما لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

(الأونروا). وعلى المجتمع الدولي أن يضطلع بمسؤوليته في دعم الشعب الفلسطيني وتطلعات الفلسطينيين إلى إقامة دولة مستقلة وفقا لقرارات الأمم المتحدة.

66 - **السيدة بادماساري** (إندونيسيا): قالت إن وفد بلدها يقدر الرسالة القوية التي وجهتها المقررة الخاصة، وهي أن على المجتمع الدولي أن يحث إسرائيل على إنهاء احتلالها غير المشروع. فقد انتهكت إسرائيل الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية للفلسطينيين، وكذلك السيادة الفلسطينية على الموارد الطبيعية. وأضافت أن إندونيسيا تشير إلى تجزئة الأرض الفلسطينية بسبب التوسيع غير القانوني للمستوطنات والاستيلاء على المباني المملوكة للفلسطينيين من أجل فصل الشعب الفلسطيني عمدا وحرمانه من حقه في تقرير المصير. وهي تؤيد توصية المقررة الخاصة بأن تضع الجمعية العامة خطة لإنهاء الاحتلال الاستعماري الاستيطاني الذي تقوم به إسرائيل ونظامها القائم على الفصل العنصري، كما تؤيد توصيتها لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان باستكمال قاعدة بيانات المؤسسات التجارية التي لها أنشطة متعلقة بالمستوطنات وبإصدارها دون تأخير. وأشارت إلى أن المقررة الخاصة تشدد في التقرير على ضرورة نشر وجود وقائي دولي لكبح العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة وحماية السكان الفلسطينيين. وطلبت إلى المقررة الخاصة أن تقدم مزيدا من التفاصيل عن كيفية تفعيل هذه الآلية.

67 - **السيد مهد زيم** (ماليزيا): قال إن التقرير يؤكد ممارسات الفصل العنصري التي ترتكبها إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، من بين أماكن أخرى، من خلال الاستعمار الاستيطاني. فبعد أكثر من 50 عاما، تواصل إسرائيل تجاهلها الصارخ للقانون الدولي، وتوسيع مستوطناتها غير المشروعة، وارتكاب فظائع يعجز اللسان عن وصفها ضد الشعب الفلسطيني، وكل ذلك دون التعرض لأي عقاب على الإطلاق. وقد أدى استمرار حصارها إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا. وأضاف أن الذين نصبوا أنفسهم دعاة لحقوق الإنسان في سياقات أخرى يلتزمون الصمت المطبق عندما يتعلق الأمر بفلسطين. وربما قرروا أن حياة الفلسطينيين الأبرياء لا تساوي الأرواح في مناطق النزاع الأخرى قيمةً. وأضاف أن ماليزيا تتمسك بموقفها الثابت والمبدئي بشأن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. ولا بد من وقف ممارسات الفصل العنصري وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على حدود ما قبل عام 1967 للحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني.

68 - **السيد السويدي** (قطر): قال إن وفد بلده يشعر بقلق بالغ إزاء انعدام المساءلة، كما جاء في التقرير، عن الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة ضد العاملين في المجال الإنساني والصحفيين. وأضاف أن دولة قطر تدين بشدة مقتل الصحفية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة، مراسلة قناة الجزيرة، في أيار/مايو 2022، وإصابة أحد المنتجين بجروح، أثناء تحقيقها في غارة إسرائيلية على مخيم جنين للاجئين. وقد خلصت التقارير إلى أن الجنود الإسرائيليين أطلقوا النار عليهم. وإضافة إلى ذلك، قُتلت الصحفية الفلسطينية غفران وراسنة في حزيران/يونيه عام 2022. ويمثل مقتل هاتين الصحفيتين انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني واعتداء على حرية الصحافة والتعبير والحق في الحصول على المعلومات. وتدعو قطر إلى إجراء تحقيق فوري وشامل وشفاف ونزيه في هذه الجرائم ومحاسبة مرتكبيها.

69 - **السيدة إينانش أورنيكول** (تركيا): قالت إن بلدها يشعر بقلق بالغ إزاء عدم اهتمام المجتمع الدولي بإيجاد حل عادل ودائم وشامل لهذا النزاع الطويل الأمد. فالحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة لا يمكن تحملها. ويجب التخلي عن جميع السياسات الانفرادية في تلك الأرض، مثل إقامة المستوطنات غير القانونية، وممارسات الإخلاء القسري، واستعمال القوة غير المتناسبة ضد المدنيين، ومحاولات تقويض مركز القدس، والحصار المفروض على غزة. فهذه الأعمال، كما أُبرز في التقرير، تنتهك حقوق الفلسطينيين وحرياتهم الأساسية وتتعارض مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ولا بديل عن حل الدولتين على أساس المعايير الدولية الراسخة. وتعد العودة إلى المسار السياسي والتعجيل بالجهود الرامية إلى تنشيط عملية السلام ضرورة ملحة. وتقع مسؤولية خاصة على عاتق أعضاء المجموعة الرباعية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن ينتظر تصعيدا جديدا في المنطقة ليبدأ معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

70 - **السيدة كلون** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قالت إن وفد الاتحاد الأوروبي مهتم بمعرفة أولويات المقررة الخاصة في سياق تزايد العنف في الميدان.

71 - وأضافت قائلة إن موقف الاتحاد الأوروبي من عملية السلام في الشرق الأوسط لم يتغير. فهو ملتزم بالتوصل إلى حل عادل وشامل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، ويرحب بالالتزام الذي أعرب عنه كل من إسرائيل وفلسطين مؤخرا بحل الدولتين. والاتحاد الأوروبي يحث الطرفين على اتخاذ خطوات ملموسة نحو إعادة فسح المجال السياسي واستئناف عملية السلام في أقرب وقت ممكن. وهو يكرر معارضته

القوية لسياسة إسرائيل وأنشطتها الاستيطانية، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وحولها، وخاصة في منطقة E-1 الحساسة. وتؤدي عمليات الإخلاء والنقل القسري وهدم المنازل ومصادرتها إلى تصعيد البيئة المتوترة أصلا وتهدد إمكانية تحقيق حل الدولتين. فالمستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي.

72 - وأردفت قائلة إن الاتحاد الأوروبي لن يعترف بالتغييرات في حدود عام 1967، ما لم يتفق الطرفان على ذلك. وهو يحث إسرائيل على وقف التوسع الاستيطاني وعمليات الإخلاء والهدم والنقل القسري؛ وعلى السماح بإدخال تحسينات على حرية تنقل الفلسطينيين؛ والتمكين من بناء الدولة الفلسطينية بسرعة ومن تنميتها اجتماعيا واقتصاديا.

73 - **السيدة ديل** (النرويج): قالت إن الفلسطينيين ما زالوا محرومين من مجموعة كبيرة من حقوق الإنسان. وفي حين أن الحكومة الإسرائيلية، بحكم احتلالها المستمر، تتحمل المسؤولية الرئيسية، يجب أيضا على الفلسطينيين المكلفين بمهام في الضفة الغربية وغزة أن يحرصوا على حياة الفلسطينيين وكرامتهم. ومنذ صدور التقرير السابق، ما زالت انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوزات ضد السكان الفلسطينيين تستمر بوتيرة مثيرة للقلق. وأضافت أن النرويج تشعر بقلق بالغ إزاء الممارسات غير المقبولة والواسعة النطاق المتمثلة في الإخلاء القسري وهدم المنازل وعنف المستوطنين. ولا بد من حماية المدنيين واحترام حرية التنقل. وتدين النرويج عمليات الإعدام الأخيرة في غزة. فلا تزال حرية التعبير تحت الضغط. ويحتاج الصحفيون إلى بيئات آمنة. وأعربت عن قلق النرويج إزاء تقلص المجال المتاح للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. وعلى إسرائيل وقف الاستخدام المفرط للاعتقال الإداري دون تهمة رسمية، بما في ذلك ضد الأطفال. وينبغي السماح للمقررة الخاصة بدخول فلسطين.

74 - **السيدة نوفروز** (أذربيجان): تكلمت باسم حركة بلدان عدم الانحياز، فقالت إن رؤساء الدول والحكومات شددوا خلال مؤتمر القمة الثامن عشر للحركة، الذي عقد في باكو عام 2019، على أهمية قرار الجمعية العامة 19/67، الذي منح دولة فلسطين مركز المراقب لدى الأمم المتحدة، مما يعكس دعم المجتمع الدولي المبدئي الطويل الأمد لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وتدين الحركة استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، الذي ينتهك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. فقد واصلت السلطة القائمة بالاحتلال أيضا ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، شملت استخدام القوة المفرطة والعشوائية، مما أدى إلى مقتل وإصابة آلاف من المدنيين الفلسطينيين، ومن بينهم أطفال.

75 - **السيدة بافراني** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن الشعب الفلسطيني يشهد تصاعد مستويات الاحتلال والحصار والعدوان والتوسع الذي لا يُحتمل في ظل النظام الإسرائيلي. ويجري يوميا انتهاك الحقوق الأساسية للفلسطينيين، بما فيها الحق في الحياة والسكن والعمل. وعلاوة على ذلك، يشهد العالم موجة جديدة من المستوطنات غير القانونية، وعمليات التهجير القسري، ومصادرة الممتلكات، والاحتجاز التعسفي. وأضافت أن وفد بلدها يعتقد أنه لا يمكن إنهاء أكثر من سبعة عقود من النزاع في الشرق الأوسط إلا بإنهاء الاحتلال، واستعادة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وعودة اللاجئين إلى ديارهم، وإنشاء آلية ديمقراطية تسمح لجميع سكان فلسطين واللاجئين بتقرير مستقبلهم. وسألت المقررة الخاصة عما تعتبره أهم التحديات التي تعترض الوفاء بولايتها وكيف يمكن للدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني أن تساعد في هذا الصدد.

76 - **السيدة هاما** (النيجر): قالت إن بلدها يولي أهمية كبيرة للحالة في فلسطين ويؤكد من جديد دعمه للشعب الفلسطيني. وأضافت أن من المؤسف أن الحالة في فلسطين لم تتحسن منذ عقود عديدة. وأعربت عن أسف النيجر للعنف وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وعن موافقتها على ضرورة المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة. وسألت المقررة الخاصة عما ينبغي أن تفعله الأمم المتحدة لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. فالجهود السابقة لم تحقق هذا الهدف ولا بد من حل دبلوماسي محايد لإحلال سلام دائم.

77 - **السيدة زينتشينكو** (الاتحاد الروسي): قالت إن وفد بلدها يشعر بالقلق إزاء استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في فلسطين وغيرها من الأراضي العربية المحتلة. فالإجراءات الانفرادية التي تتخذها إسرائيل تعوق إلى حد كبير الجهود الدولية الرامية إلى استئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين على الفور، ومن ثم تحقيق سلام مستدام في المنطقة. وأضافت أن مما يبعث على القلق بوجه خاص الاحتجاز التعسفي الجماعي للفلسطينيين، والانتهاكات الاستفزازية للأماكن المقدسة في القدس، وزيادة بناء المستوطنات غير القانونية مع استمرار عمليات الإخلاء القسري للفلسطينيين وهدم المنازل ومصادرة الممتلكات. ومما يثير القلق أيضا انخفاض معدلات مقاضاة الجناة، والتحديات في إقامة العدل، والقيود المفروضة على أنشطة منظمات حقوق الإنسان وحرية الصحافة، بما في ذلك قتل المندوبين

الصحفيين. وأعربت عن تأييد بلدها للدعوات إلى إجراء تحقيق شامل ونزيه في ظروف وفاة الصحفية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة. فلا يمكن التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني إلا على أساس القانون الدولي المعترف به عالميا وحل الدولتين.

78 - **السيدة شو** دايجو (الصين): قالت إن وفد بلدها يشعر بالقلق إزاء استمرار تدهور حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة ويدعو الطرفين إلى التنفيذ الجدي لقرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان بشأن حماية حقوق الشعب الفلسطيني. وأضافت أن الصين تدعو السلطة القائمة بالاحتلال إلى وقف توسيع المستوطنات وطرد الفلسطينيين وهدم المنازل. وتدين الصين أيضا جميع الهجمات العشوائية واستعمال العنف بشكل غير متكافئ ضد المدنيين. ويجب بذل جهود لمكافحة الجرائم العنيفة وحماية حقوق الإنسان للسكان المحليين، وبخاصة الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال وكبار السن. وتشعر الصين بقلق خاص إزاء محنة الشعب الفلسطيني في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتدعو إلى تسريع الاستجابة الإنسانية ورفع الحصار المفروض على غزة دون تأخير.

79 - وقالت في الختام إن الصين تؤيد بقوة قضية الشعب الفلسطيني العادلة لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة، وتشجع كلا الجانبين على استئناف محادثات السلام على أساس حل الدولتين. وستواصل الصين الاضطلاع بدور بناء في التسوية النهائية للقضية الفلسطينية، وستواصل تقديم المساعدة الإنسانية المتعلقة بكوفيد-19، بسبل منها تقديم التبرعات للأونروا.

80 - **السيدة كناني** (تونس): قالت إن وفد بلدها يدين الانتهاكات الصارخة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وينبغي ألا يحجب القلق الدولي الحالي إزاء المواجهات العسكرية والأزمات الإنسانية مسؤولية السلطة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وتدعو تونس إلى توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وإلى اتخاذ تدابير واضحة لإنهاء الانتهاكات الإسرائيلية وضمان امتثال القوات الإسرائيلية لقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويجب عدم مواجهة انتهاكات القانون الدولي الإنساني بالانتقائية أو المعايير المزدوجة.

81 - **السيد كروكر** (المملكة المتحدة): قال إن وفد بلده يشاطر القلق البالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية في الضفة الغربية. ويجب على جميع الأطراف تخفيف حدة التوتر وتجنب أي إجراءات انفرادية تزعزع الاستقرار. وأعرب عن قلقه البالغ لارتفاع عدد القتلى الفلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية في عام 2022. وأضاف أن المملكة المتحدة، رغم تأييدها التام لحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، تدعو إلى إجراء تحقيقات سريعة وشفافة في حالات الاتهام باستعمال القوة المفرطة. وتشعر المملكة المتحدة بالفزع أيضا إزاء الهجمات الإرهابية على المواطنين الإسرائيليين، التي لا يمكن تبريرها. وحث الطرفين على إعطاء الأولوية للتقدم نحو حل دائم في غزة. ويجب التصدي للقيود المفروضة على التنقل والدخول والتجارة، التي تؤثر على مستويات معيشة الفلسطينيين في غزة.

82 - وأعرب عن التزام المملكة المتحدة التزاما تاما بحل الدولتين باعتباره أفضل سبيل لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، وقال إنها ستواصل الضغط على إسرائيل والفلسطينيين بشأن ضرورة الامتناع عن الأعمال التي تزيد من صعوبة إحلال السلام. وسأل المقررة الخاصة عن تدابير بناء الثقة التي يمكن طرحها لإعادة بناء الثقة وتحسين حياة الفلسطينيين وإرساء الأسس لمفاوضات الوضع النهائي.

83 - **السيدة كوزي** (ناميبيا): قالت إن وفد بلدها يقدر تركيز التقرير المستند إلى القانون على الحق في تقرير المصير وسرده للآثار المترتبة على استمرار الحرمان من هذا الحق. وأضافت أن ناميبيا تعرب عن خيبة أملها لأن إسرائيل ظلت غير راغبة في إشراك آليات الأمم المتحدة القائمة، ثم اتهمت هذه الآليات فيما بعد باتباع نُهج متحيزة، وذلك خطاب يقوض التقدم في حل النزاع. ورسالة التقرير واضحة: فالوضع الراهن يساعد الاستعمار ويؤيد ممارسات التنمية المنفصلة والفصل العنصري. وتواصل ناميبيا المشاركة بنشاط في تناول هذه المسائل، باعتبارها بلدا استفاد مباشرة من نجاح جهود الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار.

84 - **السيدة دابو انديايا** (مالي): قالت إن بلدها يعترف بحق جميع الشعوب في تقرير المصير ويشعر بالأسف للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الأطفال. وسألت عما يمكن للمجتمع الدولي أن يفعله لضمان إجراء مناقشة حقيقية وإيجاد حل حقيقي للأزمة، التي لها آثار واسعة النطاق.

85 - **السيدة ألبانيز** (المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967): قالت إن الحياد يقتضي الاعتراف بوجود اختلال أساسي في التوازن بين إسرائيل وفلسطين من حيث القوة والموارد والأهداف. ويجب على المجتمع الدولي ألا يتذرع بالحياد بينما يتجاهل الواقع المروع تجاهلاً فادحاً. فقد قتل حتى الآن، أي في عام 2022، 22 إسرائيليا و 183 فلسطينيا. وتقع المسؤولية عن ذلك على عاتق السلطة القائمة بالاحتلال،

التي رفضت سحب قواتها ووجودها الاستعماري من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وترفض حكومة إسرائيل طلبات عقد اجتماعات لمناقشة المسائل المثيرة للقلق، وترفض السماح لآليات حقوق الإنسان بزيارة الأراضي، منتهكة بذلك التزامات الدول الأعضاء على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، تشوه إسرائيل آليات حقوق الإنسان بتوجيه اتهامات ملفقة إليها بمعاداة السامية والتحيز. ومما يبعث على الاستياء أن وفودا كثيرة للغاية لم تعالج مسألة موضوعية واحدة أثيرت في تقرير لجنة التحقيق، بينما اتهمتها بالتحيز ومعاداة السامية. وقالت إن مجلس حقوق الإنسان، الذي هو مصدر ولايتها وولاية لجنة التحقيق، يضطلع بمهمة السمو بحقوق الإنسان فوق مستوى السياسة. ويشكل إيلاء مجلس حقوق الإنسان اهتماما بالغا للمسألة الإسرائيلية – الفلسطينية مؤشرا على الفشل في حل مسألة سياسية تتسم باختلال في التوازن وبظلم شديدين من جراء شلل أصاب مجلس الأمن.

86 – وأردفت قائلة إن التقرير واضح بشأن ما يجب القيام به: الالتزام بالقانون. ولا يمكن ادعاء تكافؤ زائف بين الطرفين؛ فأحد الطرفين قائم بالاحتلال والآخر واقع تحت الاحتلال. والاحتلال الاستعماري الاستيطاني يرقى إلى جريمة العدوان ولا يمكن الدفاع عنه على أنه دفاع عن النفس. فليس للجهة القائمة بالاحتلال أو الاستعمار حق في الدفاع عن النفس. وانتقدت في التقرير النهج الرئيسية الثلاثة التي يستخدمها المجتمع الدولي إزاء فلسطين. وقالت إن "التفاوض" لا يعدو كونه شعارا يستخدمه أولئك الذين يتبعون النهج السياسي. غير أن البلدان التي مرت بتجربة إنهاء الاستعمار لم تجبر على التفاوض مع مستعمريها على شروط تحريرها، وينبغي ألا يطلب ذلك من الفلسطينيين. وينبغي تحقيق تقرير المصير أولا وكشرط مسبق للمفاوضات.

87 – وأضافت تقول إن النهج الثاني يتعلق بالتنمية والنمو الاقتصادي. بيد أن التنمية الاقتصادية والنمو لا يمكن أن يكون لهما أي معنى بالنسبة لأناس لا يستطيعون اصطحاب أطفالهم إلى المدارس وهم آمنون أو الوصول إلى محكمة مدنية. وينبغي أن تُسأل إسرائيل عن سبب تهجير 200 1 فلسطيني من مسافر يطا من أجل تحويل المنطقة إلى منطقة إطلاق نار. فإسرائيل يحق لها تدريب جنودها داخل إقليمها، وليس في إقليم لا تملك السيادة عليه. ويجب أن تتحلى الوفود بالنزاهة وأن تتجنب التناقض بين الأقوال والأفعال في الحالات التي يكون فيها الواقع المعاش واضحا، حتى وإن كانت هنالك مقاومة لتطبيق القانون الدولي. وثمة تدابير اقتصادية وسياسية ودبلوماسية يمكن أن تطبقها فرادى الدول في مواجهة الشلل الذي أصاب مجلس الأمن.

88 – وأردفت قائلة إن النهج الإنساني قاصر أيضا. فقد تحولت قضية فلسطين بمرور الوقت من حالة سياسية خاضعة للقانون الدولي إلى أزمة إنسانية دائمة يتعين إدارتها. وفي حين أن المعونة الإنسانية ضرورية، فإنها لم تكن يوما بديلا عن وجود حل سياسي وإرادة سياسية.

89 – ثم قالت أنها دعت في التقرير إلى إتاحة وجود يوفر الحماية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي فكرة اقترحها الأمين العام. ويجب أن يأذن مجلس الأمن بهذا الوجود، ولكن الدبلوماسية يمكن أيضا أن تفتح بابا للنقاش مع إسرائيل بشأن السماح بإقامة منطقة عازلة وسيطة بين الفلسطينيين والمستوطنين، الذين يهاجمون المدنيين ويرهبونهم.

90 – واسترسلت قائلة إنها تواجه العديد من التحديات في الوفاء بولايتها، بيد أن هذه التحديات لا تقارن بالتحديات التي يواجهها الناس على أرض الواقع، وهم الفلسطينيون في المقام الأول، ثم الإسرائيليون. فلا يمكن لأحد أن يجرِّد شعبا آخر من إنسانيته دون أن يجرَّد بدوره من إنسانيته.

91 – وأشارت إلى غياب المحاسبة عن مقتل شيرين أبو عاقلة، وهي صحفية شهيرة ومواطنة أمريكية، على الرغم من أن التحقيقات أوضحت من قتلها. وقد أدى انعدام المساءلة هذا إلى اليأس، مما دفع الفلسطينيين إلى النزول إلى الشوارع والعودة إلى الكفاح المسلح.

92 – **السيدة ديفان** (الخبيرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الصومال): عرضت تقريرها (A/HRC/51/65) بالصيغة التي أحيل بها بموجب مذكرة من الأمانة العامة (A/77/168)، فقالت إنه على الرغم من الجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال، ما زالت الحالة الأمنية في البلد مدعاة للقلق الشديد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومنذ تعيين الحكومة الجديدة قبل بضعة أشهر، صعدت حركة الشباب والعديد من الجماعات المسلحة هجماتها في جميع أنحاء البلد، مما أسفر عن سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين. وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر 2022، اقتحم مقاتلو حركة الشباب فندقا في كيسمايو، مما أسفر عن مقتل وإصابة أشخاص لم يعرف عددهم. وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر 2022، قتل ما لا يقل عن 17 مدنيا وأصيب 53 عندما انفجرت ثلاثة أجهزة متفجرة يدوية الصنع محمولة على مركبة في بلدوين.

93 - وأردفت قائلة إن أطراف النزاع تواصل ارتكاب الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة بمعدلات تتذر بالخطر. وقد تحققت الأمم المتحدة في الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير 2021 وحزيران/يونيه 2022، من أكثر من 400 4 انتهاك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال. ويجب أن تكثف الحكومة جهودها الرامية إلى حماية حقوق الإنسان الواجبة للمدنيين.

94 - وأضافت تقول إن الحكومة قطعت أشواطا من التقدم، بدعم من المجتمع الدولي، في تطبيق نهجها إزاء حماية المدنيين. وأوضحت أن هذا النهج يركز على نقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال إلى قوات ومؤسسات الأمن الصومالية؛ وعلى النهوض بعملية شاملة للمصالحة بقيادة مجتمعية؛ والعمل مع المجتمع المدني والمجتمع الدولي للتقليل إلى أدنى حد من الآثار الناجمة عن ظروف النزاع المسلح وانعدام الأمن، إذ لا تزال هذه الظروف تلحق خسائر فادحة بالمدنيين، وتضر بالبنية التحتية، وتشرد ملايين الأشخاص، وتعوق وصول الإغاثة الإنسانية إلى المجتمعات المحلية التي تحتاج إليها. ووفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، شرد في عام 2022 ما يقدر بـ 000 366 شخص بسبب النزاع وانعدام الأمن.

95 - واسترسلت قائلة إن انتخاب الرئيس حسن شيخ محمود في أيار/مايو 2022 بأغلبية حاسمة في البرلمان الاتحادي في الصومال وتعيين رئيس وزراء ومجلس وزراء جديدين هما بمثابة فرصة لتسريع وتيرة تنفيذ جدول أعمال حقوق الإنسان. غير أن الانتخابات تقاصرت عن تحقيق مبدأ الأخذ بالصوت الواحد للشخص الواحد المنصوص عليه في الدستور الاتحادي المؤقت للصومال. وما زالت المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا بشكل خطير في مجلس الشعب، حيث تشغل النساء أقل من الحصة الدنيا للمقاعد، المحددة في 30 في المائة. ويجدر بالحكومة أن تكفل زيادة مشاركة المرأة في الشؤون العامة.

96 - ومضت تقول إن انتهاكات حرية الرأي والتعبير ما زالت تشكل مصدر قلق بالغ، ولا سيما في صوماليلاند. وتتزايد وتيرة تحرش أفراد الأمن بالصحفيين وترهيبهم واعتقالهم تعسفا. ووفقا لما أفاد به الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين، اعتقلت شرطة صوماليلاند مراسلا تلفزيونيا في مقاطعة غبيلي في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2022. وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022، اعتقلت السلطات الأمين العام لنقابة الصحفيين الصوماليين واحتجزته في مطار مقديشو، وأفرج عنه لاحقا بكفالة. والحكومة مدعوة إلى تعديل القوانين التي تجرم عمل الصحفيين ووسائل الإعلام.

97 - وأضافت تقول إن الحكومة الاتحادية تواجه تحديات تتمثل في معالجة الحالة الأمنية المعقدة، وبناء مؤسسات سياسية أكثر إنصافا، والتصدي لأزمة إنسانية خلفها النزاع وتفاقمت بسبب تغير المناخ. ووفقا لما ورد في تقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن الحالة، الصادر في آب/أغسطس 2022، ما زالت الحالة الإنسانية في البلد حالة يرثى لها، حيث يوجد 7,8 ملايين شخص متضررين من الجفاف، منهم مليون مشرد. وستواجه الصومال كارثة إنسانية ومجاعة وشيكة إذا انخفض هطول الأمطار خلال موسم الأمطار المقبل إلى ما دون المتوسط. والمجتمع الدولي مدعو إلى زيادة التعاون التقني والدعم المقدم إلى حكومة الصومال وشعبه من أجل بناء قدرة محلية على الصمود في مواجهة الجفاف المتكرر والتدهور البيئي.

98 - وأتبعت ذلك بقولها إن جهود الحكومة الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات الأمنية والسياسية والمؤسسية لن تكتب لها الاستدامة ما لم تعالج القضايا المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل تحسين وزيادة فرص الحصول على التعليم والمياه، والصرف الصحي، والرعاية الصحية، والسكن. وفي حين أن النهج الذي تتبعه الحكومة لدعم تفعيل الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام هو بادرة مشجعة، فمن شأن التعجيل بإطلاق المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن يساعدها على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

99 - وأردفت قائلة إن الحكومة مدعوة لإعطاء الأولوية لإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. وينبغي أيضا أن تنتهي الحكومة من استعراضها لجميع مشاريع القوانين المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل، وأن تجعلها متوائمة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

100 - *تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فينانتشيو غيرا (البرتغال).*

101 - **السيد حسن** (الصومال): قال إن وفد بلده يود أن يشير إلى بعض الإنجازات التي حققتها حكومة الصومال خلال الأشهر الثلاثة التي قضتها في السلطة. فقد تعزز الاستقرار السياسي بفضل إنشاء حكومة شاملة للجميع. وبلغت تعبئة القوات الحكومية ضد الجماعات الإرهابية التابعة لحركة الشباب أعلى مستوياتها، وأدت إلى تحرير المناطق التي ظلت خارج سيطرة الحكومة لما يقرب من 27 عاما.

كما أن خطة الحكومة الاستراتيجية لاستخدام موارد البلد تسير على ما يرام، وقد تحسنت علاقات البلد مع جيرانه والمجتمع الدولي.

102 - وأردف قائلا إن الصومال يواجه بعضا من أكثر أزمات العالم تشعباً. وتعمل الحكومة الجديدة بلا كلل للانتقال من عقود من النزاع المهلك والجفاف والمجاعة وركود التنمية إلى عصر جديد من الاستقرار والتقدم والازدهار. والصومال ملتزم باحترام مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وينص دستور الصومال على وجوب إشراك المرأة في جميع المؤسسات الوطنية والمناصب التي تُشغَل بالانتخاب أو بالتعيين في جميع أفرع الحكومة الثلاثة. وشرعت الحكومة في إعادة تقييم السياسات الهامة التي تشمل إنشاء لجنة توجيهية للسلام وحقوق المرأة.

103 - واسترسل قائلا إن الحكومة تشيد بمشاركة الشركاء الدوليين في دعم برامج بناء القدرات الرامية إلى النهوض بالمرأة والسلام والأمن. وستتعاون وزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان ووزارة العدل والشؤون الدستورية مع الشركاء الصوماليين في وضع برامج ذات صلة لبناء القدرات.

104 - وأضاف يقول إن الحكومة وضعت معايير في مجال حقوق الإنسان تشمل إعادة تقييم إطار الرصد والتقييم الدوريين؛ وإجراء تغييرات في القضاء وقطاع الأمن؛ وبناء قدرات مؤسسية فعالة؛ وإعداد برامج تهدف إلى تعزيز القدرة المؤسسية من أجل التصدي للجرائم المعقدة. وقال إن مكتب المدعي العام ونقابة المحامين في الصومال والسلطة القضائية من بين الجهات المستفيدة من التدريبات الفعالة والمتخصصة المتعلقة بالتطرف والعنف والفساد والعنف الجنساني. وأنشئت أيضا وحدات متخصصة داخل وزارة العدل والشؤون الدستورية. ويتولى مكتب المدعي العام ومكتب رئيس الوزراء تنسيق إحالة القضايا المتعلقة بجرائم خطيرة إلى المحاكم العسكرية والمدنية. ووفقا لما يقتضيه الدستور الاتحادي المؤقت، تم وضع تشريع لحماية الأطفال من الانتهاكات الجسيمة الستة.

105 - **السيد لور** (لكسمبرغ): قال إن التقدم الذي أحرزه الصومال يبعث على الأمل في أن يحصل البلد قريبا على الموارد والتحسينات الأمنية اللازمة للتصدي للتحديات الإنسانية والإنمائية وتحسين التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية. وقد ازداد العنف الجنسي بسبب جائحة كوفيد-19 وأثرها الاقتصادي. وأعرب عن قلق لكسمبرغ إزاء ما يواجهه الشعب الصومالي من مجاعة وشيكة نتيجة للجفاف. ويجب إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان الواجبة للمشردين، ولا سيما الأشخاص ذوو الإعاقة والمنتمون إلى عشائر الأقليات. وينبغي كذلك إيلاء مزيد من الاهتمام للبعد الحضري للأزمة الإنسانية والصلة بين تغير المناخ وانتهاكات حقوق الإنسان.

106 - وأردف قائلا إن استخدام حركة الشباب لمنصات الإنترنت لنشر الدعاية ما زال يشكل تهديدا أمنيا كبيرا. ويجب على هذه المنصات أن تبذل مزيدا من الجهود لمواجهة الدعاية الإرهابية. غير أن لكسمبرغ تشعر بالقلق إزاء مرسوم غامض وفضفاض للغاية صدر مؤخرا يحظر على الصحفيين بث رسائل متطرفة، نظرا لأن القيود المفروضة على الصحفيين تقوض مشروع بناء الدولة في البلد. وسأل الخبيرة المستقلة عن رؤيتها لمدى تأثير تغير المناخ على حقوق الإنسان في الصومال مستقبلاً.

107 - **السيدة ملاك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن بلدها يرحب بتعيين الحكومة مؤخرا لمجلس وزراء وبعملها الجاري بشأن المصالحة السياسية. وفي حين ترحب الولايات المتحدة بتحسن حالة حقوق الإنسان وتتطلع إلى العمل مع الصومال لتعزيز احترام حقوق الإنسان، فإنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء سجل الاعتقالات والاحتجازات التعسفية، والاختفاء القسري في البلد، والتجنيد غير القانوني للأطفال أو استخدامهم كجنود، والحد من حرية التعبير، بما في ذلك من خلال شن الهجمات على الصحفيين وتخويفهم. وتدعو الولايات المتحدة الصومال، بما في ذلك السلطات في صوماليلاند، إلى إطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين تعسفا أو بشكل غير قانوني. وتدعو أيضا إلى مواصلة الجهود لوضع حد لتجنيد واستخدام الأطفال الجنود بصورة غير مشروعة. وينبغي أن تواصل الحكومة الاتحادية وسلطاتها الإقليمية جهودها الرامية إلى إنشاء هياكل ديمقراطية شفافة تحمي حقوق الإنسان وتحاسب المنتهكين. وسألت كيف يمكن أن تساعد اللجنة الحكومة الجديدة على بناء مؤسسات ديمقراطية تحمي حقوق الإنسان على نحو أكثر فعالية.

108 - **السيد نيمان** (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قال إن وفد الاتحاد الأوروبي يرحب بما شهده الصومال في أيار/مايو 2022 من نجاح للعملية الانتخابية وانتقال سلمي للسلطة. ويشكل انتخاب أول نائبة لرئيس مجلس الشعب خطوة إيجابية، ويأمل الاتحاد الأوروبي في أن تستوفى في الانتخابات المقبلة الحصة الدنيا لتمثيل المرأة، المحددة في 30 في المائة.

109 - وتابع حديثه قائلا إنه ما زالت هناك شواغل بشأن التحديات المتعلقة بالسلام والأمن والأوضاع الإنسانية على الرغم من التطورات

الإيجابية المشار إليها في التقرير. فالحالة الإنسانية في الصومال حالة مزرية ومعقدة ومستمرة في التدهور. ويعاني ما يقدر بنحو 7,1 ملايين شخص من شدة انعدام الأمن الغذائي، وقد نزح أكثر من مليون شخص بسبب الجفاف، مما جعل النساء والأطفال عرضة بشكل متزايد للعنف الجنسي والجنساني. وما زال الاتحاد الأوروبي يساوره قلق إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، وهو يأسف للزيادة المبلغ عنها في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، والعنف ضد الصحفيين، والعنف ضد النساء والفتيات، وحالات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

110 - وأردف قائلا إن حكومة الصومال اعتمدت خطة عمل وطنية للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، ومع ذلك لم يعتمد أي إطار تشريعي للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتُشجَّع الحكومة على استكمال استعراضها لقانون العقوبات، واعتماد تشريع بشأن الجرائم الجنسية وحقوق الطفل، وإقرار مشروع قانون بشأن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

111- وسأل كيف يمكن أن تساعد الدول الأعضاء الصومال في تنفيذ المعايير والمؤشرات الواردة في التقرير من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان.

112 - **السيدة لي** (المملكة المتحدة): قالت إن دعم حماية حقوق الإنسان في الصومال أمر أساسي لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين. ويرحب وفد بلدها بتجديد ولاية الخبيرة المستقلة وبالمعايير التي وضعتها ليسترشد بها في توجيه ما تحرزه الحكومة الصومالية من تقدم. كما ترحب المملكة المتحدة ترحيباً شديداً بالمواقف المبدئية التي اتخذتها الحكومة الصومالية بشأن التصويت الأخير في الأمم المتحدة فيما يتعلق بمنطقة شينجيانغ الصينية وفي دعم الإدانة الدولية لمحاولة روسيا ضم أربع مناطق في أوكرانيا بصورة غير قانونية.

113 - وأضافت تقول إن المملكة المتحدة تشجع الحكومة الصومالية على إعطاء الأولوية لاعتماد تشريع رئيسي بشأن العنف الجنساني وحقوق الطفل، وتشدد على أهمية المساءلة في مجال حقوق الإنسان. وتشجع أيضا على إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. وترحب المملكة المتحدة بمشاركة الصومال المرتقبة في المؤتمر الدولي المقبل المعني بمنع العنف الجنسي في حالات النزاع.

114 - **السيدة فاسكيز مونيوز** (المكسيك): قالت إن بلدها يشعر بالقلق إزاء تزايد التقارير عن العنف الجنسي والجنساني الذي لا ترتكبه حركة الشباب وحدها، بل يرتكبه أيضا أفراد الشرطة وقوات الأمن. ولم تستوف الحصة الدنيا للمشاركة السياسية للمرأة، المحددة في 30 في المائة، وهو أمر مؤسف بالنظر إلى أن مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية على قدم المساواة لا غنى عنها للسلام الدائم.

115 - وسألت الخبيرةَ المستقلة عن رؤيتها في الأجلين القصير والمتوسط لاحتمال تصديق الصومال على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واعتماد قوانين لمكافحة العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والزواج المبكر والاغتصاب في إطار الزواج. وسألت أيضا عما إذا كانت منظمات المجتمع المدني تشارك في التحقيق في حالات العنف الجنسي والجنساني التي يرتكبها أفراد قوات الأمن، لأن ذلك يمكن أن يعزز المساءلة ويساعد على منع وقوع حالات في المستقبل.

116 - **السيدة شو دايتشو** (الصين): قالت في معرض ردها على البيان الذي أدلت به المملكة المتحدة، إن عدم اعتماد مجلس حقوق الإنسان لمشروع قرار يتعلق بشينجيانغ يدل على أن المجتمع الدولي قد رفض الادعاءات الموجهة بشأن هذا الموضوع. ولذلك تنصح الصين ممثلة المملكة المتحدة بألا تعرض نفسها للمهانة.

117 - **السيدة ديفان** (الخبيرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الصومال): قالت إن الصومال يمر بمنعطف حرج في خضم الأزمة الإنسانية وتصعيد النزاع من جانب حركة الشباب وغيرها من الجهات الفاعلة المسلحة، الأمر الذي ما زال يشكل تحديات للسلام والأمن تتذر بعواقب وخيمة على السكان المدنيين. وفي الفترة الواقعة بين شباط/فبراير وآذار/مارس2022، وفي حزيران/يونيه 2022، حدثت زيادة هائلة في الهجمات، سواء التي وقعت في مقديشو أو في أماكن أخرى. وإذا استمر ذلك، ستتجاوز الخسائر البشرية بكثير الخسائر التي شهدها عام 2021، وهو ما يبعث على القلق الشديد.

118 - ورحبت بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة حسبما ذكر ممثل الصومال. وعلى الرغم من إحراز تقدم، فمن الواضح أن المدنيين يتحملون وطأة الهجمات المسلحة المستمرة. وينبغي أن يتم الحفاظ على السلام والنهوض بإصلاح قطاع الأمن بالتوازي مع تعزيز آليات سيادة القانون والمساءلة، مثل وحدة الادعاء الخاصة المعنية بالتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين. ولا تقل سيادة القانون أهمية عن تعزيز المؤسسات السياسية الأخرى، وينبغي أن توفر المحاكم حدا أدنى من ضمان مراعاة الأصول القانونية والمحاكمة العادلة. وقد نوه ممثل الصومال خلال المناقشة التحاورية إلى أن هذه المجالات تحظى بالأولوية. غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن الصومال ما زال يطبق

عقوبة الإعدام. وينبغي أن تنظر الحكومة في وقف تنفيذ جميع عمليات الإعدام تمهيدا لإلغائها تماما.

119 - واسترسلت قائلة إن الحكومة أحرزت تقدما في تنفيذ المعايير الواردة في التقرير، وهي مدعوة إلى مواصلة تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في البرنامج المشترك لحقوق الإنسان، الذي يتضمن بعض تلك المعايير والمؤشرات، وكذلك المقترحات الواردة في خطة العمل الوطنية بشأن وضع حد للعنف الجنسي في حالات النزاع. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تقديم دعمه التقني والمالي للصومال في هذا الصدد، لأن إصلاح الشرطة والقضاء وغيرهما من مؤسسات سيادة القانون من شأنه أن يكون خطوة أولى هامة على طريق تنفيذ تلك المعايير.

120 - وقالت إن الحكومة واصلت تعاونها؛ وهذا واضح من العمل الذي تقوم به الصومال في مجلس حقوق الإنسان وكذلك من الاستعراض الدوري الشامل. ولكن تجدر الإشارة إلى أن ثمة أعمالا ما زال يتعين القيام بها. وتقوم الحكومة الجديدة، في ضوء خطة عملها، بتسريع جهودها لضمان بناء قدرات قوات الأمن ومؤسسات القطاع القضائي بصورة فعالة.

121 - وحثت الحكومة، في ضوء زيادة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل، على اعتماد مشروع قانون حقوق الطفل ومشروع قانون قضاء الأحداث من أجل مواءمة الأطر القانونية للبلد مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد توقفت في السنوات الأخيرة عملية اعتماد عدة مشاريع قوانين، ولكن هناك خمسة منها على الأقل يمكن التعجيل باعتمادها كخطوة أولى لتنفيذ المعايير.

122 - ثم قالت إن من أجل ضمان الأمن والوفاء بالتزام الصومال بصون حقوق الإنسان، ينبغي الحرص على أن تتمتع الأقليات والفئات المهمشة هي الأخرى بحقوق الإنسان الواجبة لها، ولا سيما في مجالي الانتخابات والمساعدات الإنسانية. فالعمل بنظام الصوت الواحد للشخص الواحد يمكن أن يكون البداية لمعالجة بعض أوجه انعدام المساواة. ودعت المتكلمة جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى تنسيق جهودها لحماية حقوق الأقليات والفئات المهمشة.

رُفعت الجلسة الساعة 12:45.